

دور اللوبي السياسي المحاسبي في إصدار المعايير المحاسبية الأمريكية وأثره في إصدار المعايير المحاسبية الدولية

شيرين شعال*

(تاريخ الإيداع 22 / 10 / 2014. قُبِلَ للنشر في 26 / 11 / 2014)

□ ملخص □

يدرس هذا البحث العلاقة بين الأبعاد السياسية وإصدار المعايير المحاسبية ودور الأطراف السياسية في إصدار المعايير المحاسبية، حيث يتم إثبات فرضية البحث الرئيسة من خلال التعرف على الواقع العملي لإصدار المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية (US GAAP)، وعلى الصعيد الدولي ودور الأطراف السياسية في إصدار هذه المعايير.

إن المعايير المحاسبية الدولية (IAS) جاءت استجابةً للتوسع الكبير في أنشطة الشركات، ونتيجةً لمتطلبات منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والهيئة الدولية للبورصات.

ونظراً للاختلافات الثقافية بين الدول، دأبت لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) في إزالة الاختلافات في التطبيق العملي، وتعميق التشابه والتطابق من خلال طرح بدائل المعالجات المحاسبية ضمن المعايير.

ومن ثم عمدت إلى تعديل المعايير وإعادة صياغتها بهدف تقليص البدائل، ومن هنا تظهر الأبعاد السياسية لتوجهات الأطراف المتحكمة في عمل لجنة المعايير المحاسبية الدولية.

وقد أظهر البحث أن الأطراف السياسية متعددة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأن المعايير المحاسبية الدولية ما هي إلا عولمة للمعايير المحاسبية الأمريكية. لأن معظم المعايير المحاسبية الدولية جاءت تاريخياً بعد صدور المعايير المحاسبية الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: اللوبي السياسي المحاسبي، المعايير المحاسبية الدولية، المعايير المحاسبية الأمريكية، الاختلاف بين المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية.

* ماجستير - قسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة بيروت العربية - بيروت - لبنان.

The Role of Accounting Political Lobby in Issuing American Accounting Standards and its Effect in Issuing International Accounting Standards

Sheereen Shall*

(Received 22 / 10 / 2014. Accepted 26 / 11 / 2014)

□ ABSTRACT □

This paper reports on the relationship between political interests and the process of issuing international accounting standards. The basic hypothesis of the paper is proved by taking the situation of USA and the effect of political interests in the Financial Accounting Standard Board (FASB) directly and in the International Accounting Standard Committee (IASC) indirectly as well.

The (IASC) tried to eliminate differences and deepen similarities through propose many alternatives. Instead, it had started decrease alternatives, which reflects the political dimension. Besides getting the international feature. On the other hand, all IASs, historically, had come after Putting both findings together, (IAS) and (US GAAP) do not appear to be substantially different; rather they seem to be of similar quality. differently issuing American accounting standards which strength the basic hypothesis of this research and reveal the effect of American interests in issuing (IASs) and forbid undeveloped countries to utilize accounting as a tool serving economic development The paper provided results and recommendations in this record.

Keywords: political dimensions of accounting standards, international accounting standards, The American accounting standards, differences between accounting standards.

*Master degree,Accounting department, Baerot university, Lebanon.

مقدمة:

بالعودة إلى الأبحاث المحاسبية السابقة نجد أن الجانب الفني للمحاسبة تم التركيز عليه باستخدام مناهج البحث المعروفة وهي المنهج الاستنباطي والاستقرائي والإيجابي. إلا أن الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمحاسبة لم تستخدم مناهج البحث في دراستها بصورة كافية. وقد شهدت بداية الثمانينيات تحولاً كبيراً في استخدام مناهج البحث، وتحول التركيز من الجانب الفني للمحاسبة إلى الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية. لقد تمت مناقشة أسس مناهج البحث العلمي المعاصرة وقواعدها ومدى استخدامها في الأبحاث المحاسبية في الدول المتقدمة، وباستخدام مناهج البحث هذه استطاع الباحثون فهم طبيعة المحاسبة. حيث اثبت الواقع عدم ملائمة المناهج البحثية التقليدية في دراسة المحاسبة، وذلك لأن المحاسبة لم تعد مقصورة على الناحية الفنية فقط بل أصبح لها أبعاد اجتماعية وسياسية.

الدراسات السابقة:

أولاً: دراسة العبد الله وطلال الجاجاوي¹(2002)، "منظور فلسفي للعلاقة بين المحاسبة والسياسة وانعكاساتها على المعايير المحاسبية (حالة العراق)":

ناقش هذا البحث مشكلة خفية بين السياسة والمحاسبة وقد انطلق البحث من فرضية أساسية عن وجود علاقة بين السياسة والمحاسبة وأن لهذه العلاقة انعكاسات على المحاسبة. وتبين من خلال التحليل والاستقصاء إثبات فرضية البحث وإبراز الانعكاسات السياسية على المعايير المحاسبية في العراق.

ثانياً: دراسة عصام العرييد² (2005)، "تسييس المعرفة المحاسبية ودوره في إصدار المعايير المحاسبية": اختبر هذا البحث مدى الارتباط بين الأطراف السياسية والمعرفة المحاسبية من جهة وعملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية من جهة أخرى. حيث تمت دراسة فرضية البحث من خلال دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية ودور الأطراف السياسية فيها.

وأظهرت نتائج البحث أن المعايير المحاسبية الدولية هي بالأصل معايير محاسبية أمريكية تمت إضفاء الصبغة الدولية عليها، ومعظم هذه المعايير جاءت تاريخياً بعد صدور المعايير المحاسبية الأمريكية.

ثالثاً: دراسة خضر زهير ياسين³(2006)، "البعد السياسي للمعايير المحاسبية والمراجعة الدولية": ركزت فرضية البحث على أن وجود معايير المحاسبة والمراجعة الدولية كانت قد تأثرت بصورة مباشرة بمتغيرات السياسة الدولية وأن لهذه المعايير بعداً سياسياً واضحاً. وقد ساعدت المعايير الدولية على زيادة التوافق والسير نحو التوحيد لمخرجات النظم المحاسبية الوطنية، وصولاً إلى فهم وإدراك وتطبيق موحد لها.

1 - نقلاً عن المصدر: الجاجاوي، طلال. الأبعاد السياسية والاقتصادية للتوافق المحاسبي الدولي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2000، ص 112.

2 - نقلاً عن المصدر: العرييد، عصام. تسييس المعرفة المحاسبية ودورها في إصدار المعايير المحاسبية الدولية، المجلة العربية للإدارة، 2 كانون الثاني، 2005، ص 75.

3 - نقلاً عن المصدر: ياسين، خضر زهير، البعد المحاسبي في المعايير المحاسبية والمراجعة الدولية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الحادي عشر، 2006.

وقد هدف البحث إلى بيان أثر الأبعاد السياسية في وضع وإعداد معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، وأثر تدخل القوى العظمى وتأثيراتها وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية. رابعاً: دراسة أسمة صواني⁴ (2012)، "تغير البيئة المحاسبية: المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها في الولايات المتحدة الأمريكية":

"The Changing Accounting Environment: International Accounting Standards and US implementation", Assma Swani

أوضح هذا البحث أن المعايير المحاسبية الوطنية يمكن أن تسيطر عليها العديد من العوامل حددها البحث بخمسة عوامل تؤثر بإصدار المعايير المحاسبية، وهي العوامل السياسية والقانونية والعوامل الثقافية والعوامل الضريبية وعوامل أسواق رأس المال. وجاء في نتائج البحث ضرورة مراعاة هذه العوامل شرطاً أساسياً لمواجهة الصعوبات الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

مشكلة البحث:

تتجسد مشكلة البحث في تبيان مدى الارتباط بين كل من الأطراف السياسية وعملية إصدار المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية أو على المستوى الدولي. حيث فرضت هذه المعايير من قبل المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية والهيئة الدولية للبورصات وصندوق النقد الدولي، وتتمثل مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

- 1- ما هو دور البعد الجديد في المحاسبة وهو البعد السياسي ومصالح الأطراف المشاركة بإصدار المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية.
- 2- ما هو أثر المعايير المحاسبية الأمريكية في المعايير المحاسبية الدولية .
- 3- هل هناك عولمة للمعايير المحاسبية الأمريكية.

فروض البحث:

الفرضية الأولى: يوجد ارتباط بين الأطراف السياسية المؤثرة في القرار وبين إصدار المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرة هيئة المعايير المحاسبية المالية وهيئة بورصة الأوراق المالية.

الفرضية الثانية: يوجد ارتباط بين المعايير المحاسبية الأمريكية والمعايير المحاسبية الدولية من خلال سيطرة منظمة التجارة العالمية واللجنة الدولية للبورصات وصندوق النقد الدولي.

4 - نقلاً عن المصدر: Assma, Swani, "The Changing Accounting Environment: International Accounting Standards and US implementation", *Journal of Finance and Accountancy*, 2012, 9.

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية هذا البحث من استخدام المناهج الحديثة التفسيرية والنقدية لدراسة الأبعاد السياسية لإصدار المعايير المحاسبية. وتسلط الضوء على تجربة المعايير الدولية التي تم تطبيقها في العالم العربي ومنها سوريا. وأيضاً مراجعة التجربة الأمريكية ومدى تأثيرها في المعايير الدولية. كما يهدف البحث إلى تحليل الأبعاد السياسية ودراستها في عملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية من جهة والأمريكية من جهة أخرى، حيث أظهر الواقع العملي وجود علاقة بين مصالح الأطراف السياسية ودورها في التأثير في إصدار المعايير المحاسبية.

منهجية البحث:

تتمثل منهجية البحث في دراسة نظرية مقارنة للمعايير المحاسبية الأمريكية (المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً) والمعايير المحاسبية الدولية باستخدام الأسلوب الوصفي الاستقرائي بعد الاستفادة من جوهر معايير المحاسبية الأمريكية والمعايير المحاسبية الدولية، والأدبيات الخاصة بالأبعاد السياسية والاجتماعية المؤثرة بإصدار المعايير. طبقاً للتحول في استخدام مناهج البحث، وتحول التركيز من الجانب الفني للمحاسبة إلى الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

النتائج والمناقشة:

الأبعاد السياسية وعملية إصدار المعايير المحاسبية الأمريكية:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في مجال المحاسبة والمراجعة وإصدار المعايير المحاسبية، وهي خير مثال لعملية وضع المعايير المحاسبية على المستوى المحلي. وبالوقت نفسه تأثيرها القوي في إصدار المعايير المحاسبية الدولية.

بحيث تتأثر عملية إصدار المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة بالأطراف السياسية الآتية:

- 1- الشركات الأمريكية.
- 2- شركات المحاسبة ومراجعة الحسابات.
- 3- الهيئات المحاسبية المهنية.
- 4- المجتمع المالي.
- 5- المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين.
- 6- هيئة المعايير المحاسبية المالية.
- 7- الأكاديميين المختصين في المحاسبة والمراجعة.
- 8- الهيئات الصناعية.
- 9- مصالح الأفراد.
- 10- الهيئات المحاسبية الحكومية.

ويشار هنا كمثال إلى دور الأطراف السياسية الأمريكية في إصدار المعايير، مشروع المعيار الخاص بخيارات الأسهم وعنوانه: المحاسبة عن التعويض على أساس خيارات الأسهم عام 1983. حيث واجه هذا المشروع في البداية رفضاً كبيراً من قبل الهيئات وشركات المحاسبة والمراجعة الكبيرة ومن قبل معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي أيضاً. وقد انقسم رأي الكونغرس الأمريكي بين معارض ومساند للمشروع الذي قدمته الهيئة، ويعتبر فشل هيئة المعايير المحاسبية المالية في موضوع التعويض بخيارات الأسهم سبباً رئيساً لوجود العديد من التساؤلات حول الأطراف السياسية ذات المصلحة في إصدار بعض المعايير وعدم إصدار معايير أخرى.

وقد ظهر جلياً وجود أزمة ثقة في البيانات والمعلومات المحاسبية المنشورة من قبل الشركات الأمريكية. وقد طالت هذه الأزمة شركات تدقيق ومراجعة الحسابات. هذا في الوقت الذي شهدت فيه عملية إصدار المعايير المحاسبية تدخلاً كبيراً من قبل أصحاب المصالح ورجال المال والأطراف الأخرى.

ويمثل انهيار بعض الشركات الكبرى في أمريكا أكبر حدث اقتصادي أثر كثيراً في الدعوى للإصلاح وإعادة الثقة بالمحاسبة والمعايير المحاسبية.

وقد تدخلت هيئة بورصة الأوراق المالية ومجلس النواب الأمريكي ومجلس الشيوخ وشركات المراجعة وتدقيق الحسابات الكبرى لتعديل القواعد والمعايير المحاسبية.

وقد تدخلت الإدارة الأمريكية في آذار عام 2002 بإعلان الإصلاح والمساءلة، حيث دعت إلى البدء بالإصلاح من خلال خطة من عشر نقاط لتحسين المساءلة في الشركات الأمريكية.

وقد تمحورت هذه الخطة حول الآتي:

1- تسهيل وصول المستثمرين إلى المعلومات المحاسبية.

2- زيادة المساءلة في الشركات.

3- تعزيز استقلالية مراجعي الحسابات.

وقد صادقت الإدارة الأمريكية بعد ذلك على قانون الإصلاح المحاسبي الذي تضمن التركيز على استقلالية مراجعي الحسابات والعقوبات الجزائية المتعلقة بهم. وقد هدف القانون لتحقيق مايلي:

أ- إيجاد هيئة لتنظيم عمليات تدقيق الحسابات ووضع المعايير.

ب- العمل على تطوير الخدمات الاستشارية المقدمة من شركات المراجعة.

ت- التزام الشركات بالاحتفاظ بالقوائم المالية لمدة خمسة سنوات.

ث- تأمين وحماية المتضررين من التضليل المالي.

ج- العمل على منع منح قروض شخصية للمدراء.

ح- التأكيد على استقلالية لجنة التدقيق المكونة من قبل مجلس إدارة الشركات.

في الوقت الراهن لا توجد مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية في جميع الأسواق والبورصات، إذ إن المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموماً غير مطبقة في جميع الدول.

لقد تم استخدام مصطلح توحيد المعايير لسنوات عدة من أجل إيجاد معايير موحدة تطبق في جميع دول العالم، وفي عام 2002، أعلنت هيئة المعايير المحاسبية الدولية (IASB)، وهيئة المعايير المحاسبية المالية (FASB)، عن نيتها في إيجاد مجموعة موحدة من المعايير المحاسبية. لذلك لا بد من التحول لتبنيان التجربة الدولية لإصدار المعايير المحاسبية الدولية .

توحيد المعايير المحاسبية ولجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB):

مع تزايد الاستثمارات والتجارة الدولية توسعت حدود المحاسبة الدولية، وأصبح الإفصاح المالي أكثر أهمية كأداة لتوصيل المعلومات إلى المستثمرين والممولين، وفي الوقت نفسه ظهرت تباينات كثيرة في المبادئ المحاسبية وممارسات مراجعة الحسابات وإعداد التقارير المالية والمعايير المحاسبية المهنية.

ولجعل القوائم المالية أدوات دولية لتوصيل المعلومات لا بد من بذل الجهود لتوحيد الإفصاح المالي، وبالتالي توحيد المعايير المحاسبية لتلبية الاحتياجات الدولية لمستخدمي المعلومات، ويقصد بالتوحيد هنا الحفاظ على توحيد المحاسبة المالية والمعايير المحاسبية على المستوى الدولي، وتضييق مجالات الاختلاف وإزالة الممارسات البديلة غير المرغوب فيها بالإفصاح المالي، وتسهيل عملية التوحيد لتدريب المحاسبين وزيادة مصداقية التقارير المالية والسير بالاتجاه المنطقي لتطوير نظرية المحاسبة، في حين تعني المرونة عكس التوحيد، إذ تسمح بتبني معالجات محاسبية مختلفة في كل شركة وكل صناعة، أو في كل نوع من أنواع العمليات، وفي غياب الأساليب الموحدة سوف يتسع المجال لتجريب الوسائل والأساليب الأخرى، ويقود ذلك إلى وجود نظريات جديدة وبصورة أفضل من سابقتها.

تمثل لجنة المعايير المحاسبية الدولية اليوم الجهة الأكثر نفوذاً في توحيد المعايير المحاسبية ووضعها للممارسات المحاسبية السائدة بالتطبيق العملي، وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي حققته لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) لوضع المعايير، ما زال أمامها الكثير لتنفيذ المهمة التي أخذتها على عاتقها، إذ إنها لغاية الآن لم تقدم هذه اللجنة معايير محاسبة دولية مقبولة عموماً لكافة المواضيع المحاسبية المثارة، ولقد واجهت هذه اللجنة العديد من الصعوبات سواء في وضع المعايير أو في إلزام تطبيقها من قبل دول متعددة منها دول أوربية:

1- الصعوبات المتعلقة في وضع المعايير.

أ- الفجوات العميقة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ب- الإقليمية.

ت- الممارسات المحاسبية المتعارضة.

ث- الاختلاف في البيئة الاجتماعية والاقتصادية بين الدول.

2- الصعوبات المتعلقة بإلزام المعايير المحاسبية الدولية.

أ- قوانين الإفصاح المختلفة في الدول المتعددة.

ب- المنافسة بين هيئات وضع المعايير المحاسبية الدولية.

ت- الاختلاف في قوانين الضرائب بين الدول.

ث- وجود معايير محاسبية محلية في كل دولة.

ج- المواقف السلبية التي تتخذها بعض الشركات في دول متعددة.

توجد اختلافات بين متطلبات المعايير المحاسبية الدولية والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً المستخدمة في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ توضح الأمثلة المعروضة الاختلافات العديدة المجسدة في خمس فئات رئيسية وهي: التحقق، القياس، البدائل، الافتقار إلى المتطلبات أو الدليل، واختلافات أخرى. وطبقاً لذلك فإن اختلافات النتائج في المعلومات المفصح عنها يمكن أن تكون كبيرة جداً من وجهة النظر الفكرية والعملية.

أولاً: أوجه التشابه بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الأمريكية:

1- القوائم المالية – المتطلبات العامة:

قوائم مالية لسنتين تتمثل بالميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية والملاحظات الأخرى.

2- التغيرات في التقديرات المحاسبية:

يتم المحاسبة عندها في الدخل الجاري والفترة المستقبلية.

3- استثناء الشركات التابعة من الاندماج:

فقط في حالة إعادة هيكلة طويلة الأجل ووجود أوراق مالية مخصصة لإعادة البيع في المستقبل. ولايسمح بالنشاطات المخالفة ولايتم تبريرها.

4- تعريف الشركة الزميلة (Associate Company):

يعتمد على التأثير والنفوذ القوي من خلال 20% أو المشاركة في الملكية.

تحويل العملات الأجنبية

5- الشركة قبل الاندماج (US GAAP is ASC 810, Consolidation. IAS 27):

يتم تحويل العملات على أساس معدل التحويل وتاريخه بالنسبة للأصول والحسوم النقدية على أساس معدل الميزانية. والأصول غير النقدية على أساس المعدل التاريخي.

6- الشركات الأجنبية ضمن القوائم المالية الموحدة:

استخدام معدل الإقفال للميزانيات والمعدل الوسطي لقوائم الدخل وترحيل الفروقات إلى حقوق الملكية.

تجميعات الأعمال (Business Combinations):

7- طريقة الشراء – التعديلات المتتابة للقيم العادلة:

يمكن تسوية القيم العادلة مقابل شهرة المحل في نهاية السنة بعد الاستحواذ إذا توفر الدليل الخاص بالقيم العادلة، الإفصاح عن أسماء وأوصاف الشركات المندمجة.

8- طريقة الشراء – الإفصاح:

الإفصاح عن أسماء الشركات المندمجة وأوصافها. طريقة المحاسبة عن الاستحواذ وتاريخ الاستحواذ والتأثير على النتائج والوضع المالي للمستحوذ.

المبادئ المحاسبية الأساسية:

9- تصنيف عقود الإيجار:

إذا كانت مبالغ تمويل عقود الإيجار كبيرة يتم تحويل جميع المخاطر والمزايا. ويتم الاهتمام بالجواهر وليس بالشكل.

10- المحاسبة على عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر:

تسجيل تمويل عقد الإيجار، أصل والتزام بالنسبة للإيجارات المستقبلية. ويستهلك خلال العمر الإنتاجي للأصل.

11- المحاسبة على عقود الإيجار بالنسبة للمؤجر:

تسجيل المبالغ المستحقة الناتجة عن عقد الإيجار كديون وتوزيع العوائد الإجمالية، لتوفير معدل العائد الثابت طبقاً لطريقة الاستثمار الصافي قبل الضريبة.

- 12- الاستثمارات (ASC 320, Investments - Debt and Equity Securities; ASC 470, Debt)**
تعتمد على تصنيف الاستثمار، حيث إذا تم اقتناؤه لتاريخ الاستحقاق يسجل بتكلفة الاستهلاك أو القيمة العادلة. والمكاسب والخسائر الناتجة عن الأوراق المالية المخصصة للمتاجرة ترحل إلى قائمة الدخل. والناجمة عن الاستثمارات المخصصة للبيع ترحل إلى حقوق الملكية أو الدخل.
- 13- مخزون البضائع والعقود طويلة الأجل (ASC 330, Inventory, and IAS 2, Inventories)**
تقوم بالتكلفة أو صافي القيمة المحققة. وتستخدم طريقة الوارد أولاً صادر أولاً والوارد أخيراً صادر أولاً والمتوسط المرجح لتحديد تكلفة المخزون وتستخدم النسبة المئوية للإتمام في تحديد أرباح العقود طويلة الأجل.
- 14- الاعتراف بالإيراد:**
يتم الاعتراف بالإيراد طبقاً لشروط محددة.
- 15- عدم الاعتراف بالأصول المالية:**
الاعتراف أو عدم الاعتراف بالأصول يعتمد على السيطرة (الرقابة).
- 16- عدم الاعتراف بالحسوم المالية:**
يتم عدم الاعتراف بالحسوم عندما يتم تخصيصها أو تمييزها.
- 17- المخصصات بصورة عامة (IAS 37, Provisions, Contingent Liabilities and) (Contingent Assets)**
تسجيل المخصصات المتعلقة بالالتزامات الحالية من الأحداث السابقة إذا تم تقدير الموارد الخارجة.
- 18- إعادة هيكلة المخصصات والمؤونات:**
يتم إعادة هيكلة المخصصات إذا وجدت خطة رسمية لذلك وبدء التطبيق الفعلي.
- 19- الاحتمالات الطارئة:**
يجب أن يتم الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر المحتملة باستخدام طريقة وحدة الاعتماد.
- 20- منافع الموظفين وتكاليف التقاعد:**
يجب استخدام طريقة وحدة الاعتماد لتحديد التزامات المنافع وتقويم الأصول بالقيمة العادلة أو استخدام صافي التدفقات النقدية إذا لم تتوفر أسعار السوق.
- 21- منافع الموظفين الأخرى:**
المحاسبة على منافع ماقبل التقاعد كتقاعداً، والقواعد المحددة لإنهاء المنافع التي تنشأ من قبل التوظيف ومنافع الموظفين طويلة الأجل.
- 22- المنح الحكومية:**
يعترف بها كدخل مؤجل في الميزانية والفروق المؤقتة تحدد الأصول الضريبة المؤجلة إذا كان الاسترداد محتملاً.
- 23- ضرائب الدخل المؤجلة (ASC 740, Income Taxes, and IAS 12, Income Taxes)**
استخدام أسلوب المخصص الكامل من خلال الاختلافات المؤقتة في الميزانية. الاعتراف بالأصول الضريبية إذا كان الاسترداد ممكناً.

24- الأدوات الرأسمالية، شراء الأسهم الخاصة بالمساهمين:

تظهر كإقتطاع من حقوق الملكية.

25- الأدوات الرأسمالية، الدين القابل للتحويل إلى أسهم:

المحاسبة عن الدين القابل للتحويل إلى أسهم على أساس توزيع العوائد بين حقوق الملكية والدين.

26- المشتقات والأدوات المالية الأخرى، قياس الأدوات المالية ونشاطات التحوط (ASC 825-10)

(Financial Instruments,

تقوم المشتقات وعمليات التحوط بالقيمة العادلة. وتؤخذ التغيرات في القيمة العادلة إلى قائمة الدخل ماعدا تحوطات التدفقات النقدية الفعالة. حيث تؤخذ إلى حقوق الملكية لغاية ظهور تأثير العملية في الدخل ومن ثم تحول إلى قائمة الدخل.

27- العائد على السهم (ASC 260 and IAS 33 (both titled Earnings Per Share):

يتم استخدام الوسطي المرجح للعائد على السهم وتطبيق نموذج أسهم الخزانة على خيارات الأسهم والامتيازات.

28- العناصر الطارئة والاستثنائية (ASC 450 and IAS 37):

العناصر الطارئة محددة ببعض الأحداث خارج سيطرة الإدارة وتظهر في الملاحظات المرفقة.

29- الإفصاح الجزئي، الجانب الشكلي للقوائم (ASC 270, Interim Reporting, and IAS 34):

بالنسبة للشركات المقيدة في البورصة تفصح بصورة رئيسة عن القوائم بفترات دورية أو ربعية طبقاً للمخاطر وهيكل الإفصاح الداخلي.

30- الإفصاح الجزئي / الإفصاحات (ASC 280, Segment Reporting, and IFRS 8,)

(Operating Segments

تتضمن الإفصاحات الأساسية شكل الإفصاح من حيث الإيرادات والأصول والالتزامات ودورها في الإفصاحات الثانوية.

31- قوائم التدفقات النقدية، الأسلوب والشكل:

يوجد شكل نمطي مع مرونة في المحتويات. استخدام الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الأمريكية:

المعايير المحاسبية الأمريكية (GAAP)	(IAS) المعايير المحاسبية الدولية	الموضوع
لايسمح بانتهاك المعايير أو تجاوزها	تعتبر مخالفة المعايير أحياناً ضرورية لإعطاء صورة صادقة وعادلة	1- الحالة التي تخالف المعايير
لايسمح بإعادة التقويم ماعدا بعض المشتقات والأوراق المالية بالقيمة العادلة.	الاعتماد على التكلفة التاريخية لأنه يسمح بإعادة تقويم الأصول	2- العرف المحاسبي
إظهار تأثير ذلك في قائمة الدخل الجارية	إما إجراء مقارنات للأرباح المحتجزة للسنوات السابقة أو إظهار تأثير ذلك في السنة المالية الجارية	3- التغيرات في السياسات المحاسبية

إجراء المقارنات	إما من خلال إجراء المقارنات أو إظهار تأثير ذلك في الدخل الحالي	4- تصحيح الأخطاء الأساسية
		القوائم المالية الموحدة
حق السيطرة من خلال أغلبية الأصوات أو من خلال نص العقود الموضوعه (يوجد اقتراحات حالية كي تكون مشابهة للمعيار الدولي)	يعتمد على درجة الرقابة أو السيطرة	5- تحديد الشركة التابعة وتعريفها IAS 31, Interests in Joint) (Ventures
تعتمد طريقة الحقوق لإظهار أرباح ما قبل الضرائب	تستخدم طريقة الحقوق لإظهار حصة الأرباح والخسائر	6- الإفصاح عن طبيعة الزمالة) ASC 850 and IAS 24, both titled Related Party (Disclosures
استخدام أسلوب حقوق الملكية لإظهار الأرباح قبل الضرائب	استخدام أسلوب حقوق الملكية الظاهر حصة الأرباح والخسائر	7- عرض نتائج الشركات الزميلة
تقديم معلومات تفصيلية عن الأصول والحسوم المتعلقة بالزمالة ونتائجها	في الحدود الدنيا	8- الإفصاحات عن الارتباطات الهامة
استخدام طريقة حقوق الملكية على نطاق واسع. واستخدام طريقة الاندماج التناسبي في ظل شروط محددة (مثال) العمليات المشتركة في النفط والغاز	يسمح بكلا الطريقتين الاندماج التناسبي وأسلوب حقوق الملكية. يتم دمج الأصول والحسوم في شروط محددة (مثال) العمليات المشتركة في النفط والغاز	9- استخدام طريقة حقوق الملكية أو الاندماج التناسبي فيما يتعلق بالمشروعات الخارجية
		تحويل العملات الأجنبية (ASC 830 Foreign Currency Matters, and IAS21)
إعادة قياس العملات المحلية باستخدام العملة المفصح عنها كعملة وظيفية	تعديل القوائم المحلية للشركة الأجنبية على أساس مستويات الأسعار الجارية قبل عملية التحويل	10- معالجة التضخم في الشركات الأجنبية (ASC 830 and IAS 29, Financial Reporting in Hyperinflationary
		تجميعات الأعمال (US GAAP (ASC 805, Business Combinations) and IFRS (IFRS 3(R),

لايعترف بها لغاية تحديد الاحتمال الطارئ أو تحديد القيمة	تقدر عند الاستحواذ ومن ثم يتم تسويتها بصورة متتابعة مقابل شهرة المحل	11- طريقة الشراء - الاحتمالات الطارئة
عادةً تحدد على أساس حصة صافي الأصول من القيم الجارية قبل الاستحواذ	تحدد على أساس القيمة العادلة لصافي الأصول أو القيمة الجارية لصافي الأصول قبل الاستحواذ	12- طريقة الشراء - حقوق الأقلية عند الاستحواذ
ترسمل وتستهلك خلال العمل الإنتاجي (40) سنة	يتم رسملتها واستهلاكها خلال العمل الإنتاجي بحيث لا تزيد عن (20) سنة	13- طريقة الشراء - شهرة المحل
تقليل التناسب للقيم العادلة الخاصة بالأصول غير الجارية ماعدا الأوراق المالية المعدة للتداول. وتسجيل الزيادة كدخل مؤجل خلال فترة لا تزيد عن (40) سنة	إذا تعلق الأمر بالخسائر المستقبلية - يعترف بالتكاليف في قائمة الدخل عند حدوثها. وفي خلاف ذلك يتم تسجيلها كأصل سالب	14- طريقة الشراء - شهرة المحل السلبية
تركز القواعد على خصائص الشركات المندمجة وأسلوب العمليات	تتبع لطريقة الاندماج، حيث تركز القواعد على المستحوذ	15- تحديد طريقة الحقوق
		المبادئ المحاسبية الأساسية
يتم رسملتها واستهلاكها خلال العمر الإنتاجي الذي لا يزيد عن (40) سنة	يتم رسملتها إذا حددت معايير الاعتراف بهذه الأصول خلال العمر الإنتاجي الذي لا يزيد عن (20) سنة	16- الأصول غير الملموسة (ASC 350, Intangibles - Goodwill and Other) and IFRS (IFRS 3(R), and IAS 38, Intangible Assets)
عند حدوث هذه التكاليف بعض تكاليف تطوير برامج الحاسب يتم رسملتها	عند حدوثها تتم رسملتها واستهلاكها عند توفر المعايير المناسبة	17- تكاليف البحث والتطوير
لا يسمح بعملية إعادة التقييم	تستخدم التكلفة التاريخية أو إعادة التقييم	18- المعدات والتجهيزات والآلات (IAS 16, ASC 250 Property, Plant (and Equipment
تستخدم التكلفة التاريخية فقط	تعالج كاستثمار أو كملكية مثل المعدات وآلات المصانع	19- الأملاك المستثمرة

<p>يعتمد تخفيض القيمة على التدفقات النقدية غير المحسومة وتستخدم القيمة السوقية أو التدفقات النقدية لتحديد الخسائر الناجمة عن عملية التخفيض. ويمنع الاعتراف بالخسائر</p>	<p>يتم تخفيض قيمة الأصول طبقاً لصافي سعر بيعها وعلى أساس التدفقات النقدية المحسومة. ويتم الاعتراف بالخسائر في حالات محددة</p>	<p>20- انقضاء الأصول (انتهاء عمرها الإنتاجي) ASC 360-10, Property, Plant (and Equipment, and IFRS 5</p>
<p>تعتبر إلزامية بالنسبة لتشييد أصول جديدة أو إيجادها</p>	<p>يسمح بها بالنسبة للأصول التي تلبى الشروط</p>	<p>21- رسملة تكاليف الاقتراض (ASC Interest – 835-20 (Capitalization of Interest</p>
<p>تنوع الأرباح واستهلاكها ضمن حدود معينة. والاعتراف الفوري بالخسائر</p>	<p>تنوع الأرباح الناتجة واستهلاكها عن بيع عقود الإيجار وتمويلها واستردادها. حيث إذا نشأ عقد إيجار تشغيلي فأن الاعتراف بالأرباح يعتمد على عوائد البيع مقارنة مع القيمة العادلة للأصل</p>	<p>22- عمليات بيع عقود الإيجار واستردادها (US GAAP and IFRS) (ASC 840, Leases and IAS 17, (Leases</p>
<p>تستخدم طريقتين للتكلفة. القيمة السوقية عند تاريخ القياس مطروحاً منها أية مساهمات من قبل الموظفين أو القيمة العادلة باستخدام نموذج تسعير الخيارات</p>	<p>الإفصاحات مطلوبة دون وجود معيار أو مقترحات للقياس</p>	<p>23- تعويض الموظفين بخيارات الأسهم (ASC 718, Compensation – Stock Compensation, and ASC (505-50</p>
<p>تصنيف حصص خطط خيارات الأسهم للموظفين كإقتطاع من حقوق الملكية بما فيها ديون حصص الخيارات في الميزانية</p>	<p>لا يوجد معيار أو اقتراحات</p>	<p>24- خطط خيارات حصة الموظفين، العرض بالميزانية (ASC 715, Compensation - Retirement Benefit s, and ASC (712, Compensation and IAS 19</p>
<p>توزيع حقوق المساهمين بين الأسهم العادية والفئات الأخرى. بالنسبة للأسهم الممتازة القابلة للاسترداد تندرج ضمن الدين وحقوق الملكية</p>	<p>يعتمد تصنيف أدوات رأس المال على طبيعة الالتزامات بالنسبة للأسهم الممتازة القابلة للاسترداد تعتبر التزامات وليس حقوق ملكية</p>	<p>25- أدوات رأس المال تصنيف الأسهم</p>

يعترف بها في تاريخ القياس بالنسبة للخسائر التشغيلية	تعديل القوائم المالية طبقاً للأحداث المتتابة في تاريخ الميزانية. والإفصاح عن الأحداث التي لم تخضع للتسوية	26- الأحداث ما قبل إعداد الميزانية (ASC 855, Subsequent Events, and IAS 10, Events (after the Reporting Period
يعترف بها في تاريخ القياس بالنسبة للخسائر التشغيلية تقوم الأصول بالقيمة الجارية أو صافي القيمة المحققة	تكوين المخصصات لبعض التكاليف الخاصة بإعادة الهيكلة إذا توفرت الشروط اللازمة. يتم استهلاك الأصول طبقاً للحد الأعلى من صافي سعر البيع أو القيمة الجارية على أساس التدفقات غير المستمرة	27- قياس العمليات غير المستمرة
الإفصاح عن العمليات غير المستمرة كعنصر خارج قائمة الدخل (صافي من الضريبة وبعد طرح صافي الدخل من العمليات المستمرة)	ضرورة تقديم تفاصيل عن العمليات غير المستمرة. بالإضافة إلى قائمة الدخل عن المكاسب أو الخسائر قبل الضرائب من العمليات غير المستمرة	28- العمليات غير المستمرة / الإفصاح والعرض الأساسي
الشركات المقيدة في البورصة الإفصاح على أساس هيكل الإفصاح الداخلي	استخدام السياسات المحاسبية طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً	29- الإفصاح الجزئي السياسات المحاسبية
توجد إعفاءات محددة ومقتصرة على المشروعات الاستثمارية	لا توجد إعفاءات	30- قوائم التدفقات النقدية، الإعفاءات
الإفصاح عن الدخل الشامل للإجمالي إما من خلال قائمة الدخل أو من خلال حقوق الملكية	تقديم قائمة المكاسب والخسائر إما بصورة منفصلة أو ضمن قائمة حقوق الملكية	31- قائمة المكاسب والخسائر / الدخل الشامل
يجب على الشركات المدرجة في البورصة أن تقوم بمراجعة طبقاً لشروط البورصة من حيث المحتوى والترميز على السيولة وغيرها	لا يوجد معيار ملزم وتوجد اقتراحات تتضمن تحليل ونقاشات عن المعلومات	31- المراجعة التشغيلية والمالية
إذا قامت الشركة بالإفصاح الفترتي فيجب أن ينسجم ذلك مع الإفصاح السنوي وطبقاً لمتطلبات البورصة	لا يوجد ما يلزم الإفصاح الفترتي ومع ذلك يفضل الإفصاح طبقاً للإفصاح السنوي	32- الإفصاح الفترتي (أقل من سنة)

العلاقة بين المعايير المحاسبية الأمريكية والمعايير المحاسبية الدولية:

لدى مراجعة المعايير المحاسبية الدولية يتضح أنها لاتعالج جميع المواضيع المحاسبية، ويلاحظ أنها تتحدث عن المعايير بصورة عامة دون توفير التفاصيل الضرورية. أي تحتوي فقط على العموميات في المواضيع المحاسبية. ويؤخذ عليها عدم معالجتها مواضيع محاسبية في صناعات معينة. ومواضيع تواجه الممارسين في التطبيق العملي. ونظراً لهذا الافتقار في وجود التفاصيل في المعايير المحاسبية الدولية، ترجع العديد من الشركات سواء الأمريكية أو متعددة الجنسيات في مواضيع كثيرة إلى المعايير المحاسبية الأمريكية. وفيما يلي جدول بأوجه التشابه والاختلاف بين المعايير المحاسبية الأمريكية والمعايير المحاسبية الدولية: وبالنظر إلى هذه الاختلافات الشكلية في الواقع. نجد مدى التطابق الكبير بين المعايير المحاسبية الأمريكية والمعايير المحاسبية الدولية. ويفسر ذلك الجدول الآتي:

أوجه التشابه والاختلاف بين المعايير المحاسبية الأمريكية والمعايير المحاسبية الدولية:

النسبة المئوية	عدد المعايير المحاسبية	المعايير المحاسبية	البيان
64%	27	المعايير المحاسبية الدولية المطابقة للمعايير المحاسبية الأمريكية	النوع الأول
36%	15	المعايير المحاسبية غير المطابقة للمعايير الأمريكية	النوع الثاني
100%	42		المجموع

وبالتعمن بالجدول السابق نجد أن المعايير المحاسبية الدولية هي بالأساس معايير محاسبية أمريكية تمت عولمتها بعد صدور المعايير المحاسبية الأمريكية.

لقد كان الهدف من النقاش الأخير الذي جرى منذ عام 2011 لغاية 2014 بين لجنة المعايير المحاسبية المالية الأمريكية ولجنة المعايير المحاسبية الدولية التأكيد على مايلي:

- 1- تحديد المستفيد من توحيد المعايير المحاسبية على المستوى الدولي (عولمة المعايير المحاسبية الأمريكية).
- 2- حل التعارض بين المصالح التي تمثلها الدول المختلفة.
- 3- تحديد التكاليف الحقيقية لتبني المعايير المحاسبية الدولية،

الاستنتاجات والتوصيات:**الاستنتاجات:**

يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على الأبعاد السياسية وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الأمريكية والمعايير الدولية. ولا يخفى على أحد أن إصدار المعايير المحاسبية جاء استجابةً للتوسع الكبير في نشاطات الشركات متعددة الجنسيات.

ونظراً لوجود اختلافات اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة بين الدول، جاءت لجنة المعايير المحاسبية الدولية كي تلغي هذه الفوارق، وتقدم معايير عامة تناسب أغلب الدول.

ومن ضمن الأبعاد السياسية للمعايير المحاسبية الدولية، محاولة ربط الدول النامية مع الدول المتقدمة من خلال إلزامها تدريجياً باتباع المعايير المحاسبية الدولية التي تقوم بإصدارها. ويخلص هذا البحث إلى أن المعايير المحاسبية الدولية ماهي إلا انعكاس للمعايير الأمريكية. ويظهر ذلك في مدى التطابق بين هذه المعايير.

ونلاحظ أننا نسير نحو المعايير الأمريكية بصورة غير مباشرة. وإذا أخذنا الدول العربية ومنها سوريا نجد أن ترجمة المعايير الدولية هو في الواقع تطبيق غير مباشر للمعايير الأمريكية. والدليل على ذلك اشتراط منظمة التجارة العالمية والهيئة الدولية للبرصات وصندوق النقد الدولي، على دول العالم كافة كي تنضم إلى هذه المنظمات لابد لها من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. ويخلص البحث إلى التوصيات الآتية:

التوصيات:

- 1- ضرورة مراعاة ظروف الدول العربية ومنها سورية من حيث الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية. بحيث لا تغفل أهمية المعايير المحاسبية ودورها في تطوير القطاعات الاقتصادية، وخدمة المصالح الاقتصادية والاجتماعية. وبصورة خاصة المعايير التي تؤثر بشكل مباشر اجتماعياً واقتصادياً.
- 2- العمل على إصدار معايير محاسبية عربية خاصة بالبيئة العربية وتساهم الأطراف السياسة والاقتصادية في الدول العربية في إيجاد هذه المعايير. دون تطبيق المعايير المحاسبية الدولية أو المعايير المحاسبية الأمريكية التي قد لا تناسب بيئتنا العربية.
- 3- نظراً للتفاوت الاقتصادي والاجتماعي فإن المعايير المحاسبية الدولية لا يمكن تطبيقها عربياً إلا بوجود الشروط والبيئة المناسبة. لذلك لابد من تهيئة الأسواق العربية ومن ثم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.
- 4- لابد من تعميق الدراسات المحاسبية في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمعايير المحاسبية كي تكون رافداً للأبعاد الفنية للمحاسبة في الدول العربية.

المراجع العربية والأجنبية:

- 1- الجاوي، طلال. الأبعاد السياسية والاقتصادية للتوافق المحاسبي الدولي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2000، ص 112.
- 2- الخطيب حازم و طاهر القشي. توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث، مج2، ع2 حزيران، 2004، ص 45.
- 3- العبدالله، رياض و طلال الجاوي. منظور فلسفي للعلاقة بين السياسة والمحاسبة وانعكاساتها على المعايير المحاسبية، حالة العراق، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين، 2002، ص 30.
- 4- العريبي، عصام. تسييس المعرفة المحاسبية ودورها في إصدار المعايير المحاسبية الدولية، المجلة العربية للإدارة، 2 كانون الثاني، 2005، ص 75.
- 5- العريبي، عصام. نظرية المحاسبة، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، 2011، ص 22.
- 6- عبيد، سعد المطيري، وطلعت عبد العظيم. المناهج البحثية المعاصرة- التفسيري والنقدي وغيابها عن البحوث العربية في المحاسبة، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين، 2002، ص ص 10-15.

7- ياسين، خضر زهير، *البعد المحاسبي في المعايير المحاسبية والمراجعة الدولية*، مجلة كلية بغداد للعلوم

الاقتصادية، العدد الحادي عشر، 2006.

8. AICPA., "AICPA Letter to SEC Concept Release on International Accounting Standard", New York, 2004, 12.

9. Albrecht, D., "Benefits & costs to US adoption IFRS", Retrieved <http://profalbrecht.wordpress.com/2008/10/01/benefits-and-costs-to-us-adoption-of-ifrs/>, October 1 2008.

10. Alloway, T., "Accounting is semi-annually exonerated from causing crisis.", "Financial Times", Retrieved October 12 2010, from <http://ftalphaville.ft.com/blog/2009/07/28/64136/accounting-semi-officially-exonerated-from-causing-crisis/>

11. Assma, Swani, "The Changing Accounting Environment: International Accounting

Standards and US implementation", *Journal of Finance and Accountancy*, 2012, 9.

12. Aughlin. R.C. and Lowe, E.A., "A Critical Analysis of Accounting Thought, Progress and prospects for understanding and changing Accounting systems Design", in: Cooper D. and Hooper T. *Critical Account.* Macmillan, 1990, 63-87.

13. Baladouni, Vahe, "The Study of Accounting History", "The International Journal of Accounting: Education and Research", V.12, N. 2, Spring, 1977, 10.

14. Belkaoui, Ahmed, "Accounting Theory", Harcourt Brace Jovanovich, Inc. NY., 1981, 318.

15. Belkaoui, Ahmed, "Inquiry, and Accounting", Harcourt Quorum Book, NY., 1987, 451.

16. Bober, W. and Kumor. K., "Accounting Earnings and Executive Compensation: The Role of Earnings Persistence: *Journal of Accounting and Economics*", 1998, 169-194.

17. Boulding, K. E., "Economics and Accounting: The Uncongenial Twins", in: "Studies in Accounting", edited by W. Baxter and S. Davidson, 1977, 426.

18. Congress and the Accounting wars, "Stock Options for Reform Auditing and Consulting", PBSI and WGBH/Frontline, R-13, 2002, retrieved from <http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/regulation/congress/>

19. CPA Firms, "Most Large CPA Firms Originally Supported FASB in Recognizing Compensation Expense for Stock Options", "Journal of Accountancy", Vol. 177, No. 3, March, 1994, 9.

20. Daley, Lane A.; and Gerhard G., Mueller, "Accounting in the Arena of World Politics: Crosscurrents of International Standards Setting Activities", In: "Frontiers of International Accounting: An Anthology", ed. By Fredrick D.S. Choi and Gerhard G. Mueller, UMI, Michigan, 1985, 40-50.

21. Epstein, B. (2008). Accounting for long term liabilities IFRS versus GAAP, Wiley IFRS, Retrieved from <http://www.ifrsaccounting.com/ifrs-gaap.html>

22. Hendriksen, Eldon S., and Michael F., Vane Brade., "Accounting Theory", 5th ed., Richard D. Irwin Inc., 1991, 734.

23. Horngren, C.T., "The Marketing of Accounting standards", "Journal of Accountancy", Vol. 73. October, 1973, 61.

24. IASC., "Keeping in Step with International Accounting Standards", Annual Review, 1998.

25. IFAC., Quarterly, "A Newsletter for the International Accounting Profession", NY., 1996, 383, 400-401.

26. Kieso, Donald E., and Jerry J., Wyandotte, *"Intermediate Accounting"*, 8th ed., John Wiley & sons, NY., 1995, 1856.
27. Nobles, Christopher, *"Harmonization of Financial Reporting"* in: *"International Accounting"*. ed. by Christopher Nobles and Robert Parker, Philip Allan, G.B., 1981, 400.
28. Ouldin, K.E., *"Economics and Accounting, the Uncongenial Twins"*, in: *"Studies in Accounting"*, ed. by W. Baxer and S. Davidson, 1979, 213.
28. Solomon's, D., *"The Politicization of Accounting"*, in: *"Financial Accounting Theory"*, edited by Zelf Stephen and Themas F. Keller, McGraw-Hill Inc., NY., 1987, 60.
29. Tinker, Anthony M., *"Accounting Organization & Society"*, 1980, 65-72.
30. Watts, Ross L., and Jerold L. Zimmerman, *"The Demand and Supply of Accounting Theories: The Market for Excises"*, in: *"Accounting Theory & Policy"*, edited by Robert Bloom and Pieter T. Eleger, 2ndEd., 1979, 273-305.
31. Watts, Ross L., and Jerold L., Zimmerman, *"Towards A positive Theory of the Determination of Accounting Standards"*, in: *"Financial Accounting Theory"*. edited by Zelf Stephen A., and Thomas F. Keller, Chang Moh Offsel Printing Pte Ltd., Singapore, 1987, 147-160.
32. Wilkinson, Theodore. *"Can Accounting be an International Language"*, in: *"International Accounting"*, 3rd ed. By Holzer H. Peter. Harper and Row Publisher Inc., 1984, 176-180.
33. Zimmerman, Vernon, *"Introducing the International Dimension of Accounting"* in: *"International Accounting"*, ed. by H. Peter Holzer, Harper & Row Publishers Inc. NY., 1984, 524.

Websites related to the subject:

34. *"The Accounting onion: top ten reasons why US adoption of IFRS is a terrible idea."*, September 16 2008, Retrieved from <http://accountingonion.typepad.com/theaccountingonion/2008/09/top-tenreasons.html>
35. *"Differences between IASB and FASB"*, 7, November 2009, Retrieved from <http://www.differencebetween.net/business/difference-between-iasb-and-fasb/>
36. Stephen A. Zeff, " Political " Lobbying on Proposed Standards, A challenge to the IASB, American Accounting Association, Vol . 16, no.1, March 2002, pp. 43-54.